حركات الإصلاح السعودية في مواجهة الأمن والقضاء

الجزء الرابع: حسم النضال والرجال

بسمة حجازي- شؤون خليجية-

كما ذكرت في الأجزاء الثلاثة السابقة من هذا التقرير فقد كان الإصلاحيون السعوديون المعاصرون يبادرون لطرح مطالبهم الإصلاحية عبر عمل فردي أو جماعي مرتبط بخطاب أو عريضة تقدم للملك وولي عهده أو من ينوب عنهما في الحكم أو من يعنيه الخطاب بشكل مباشر. وعمد الإصلاحيون الى تجديد الدعوة الى الإصلاح من فترة لأخرى وتكرار المطالب الحقوقية والسياسية وتكرر أمام كل هذا رفض وقمع من الحكومة تنوع تاريخياً ليزداد بطشاً كلما علت الأصوات أكثر فأكثر.

لم تكن هذه الخطابات والعرائض لتغير من الأمر شيء، وكان لابد من اتخاذ قرار للبدء بشكل " عملي" على الأرض بمشروع يجعل المطالب الإصلاحية تنطلق مما تنادي به بدلاً من الرضوخ للفكر التقليدي الذي يقوم على الاستجداء والتوسل.

من هذا المنطلق اجتمع ناشطون وأكاديميون لوضع لبنات هذا المشروع عام 2009 وأعلنوا تأسيس " جمعية الحقوق المدنية والسياسية". وورد في البيان التأسيسي استعراض مفصل للأسباب التي قامت لأجلها الجمعية جاء من ضمنها:

"ومن البديهي أن حرمان الناس من التعبير العلني السلمي يؤدي إلى لجوئهم إلى تأسيس تنظيمات سرية عنيفة. ومن المعروف أن حركات العنف تولدت في السجون التي اشتهرت بالتعذيب الشديد، وزنازين التعذيب هي التي تمد حركات العنف بالكوادر، وهي بالإضافة إلى مصادرة الحقوق المدنية والسياسية تزيد الاحتقان، ومن ثم ينتج التمرد والاحقاد والتوتر، والدوران في دوامة العنف والعنف المضاد."

كما ورد في البيان التأسيسي الذي نشر في الثاني عشر من شهر أكتوبر عام 2009 سرد لأهداف الجمعية تمحورت في عشر نقاط حول تأصيل ثقافة حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات والمطالبة بإصلاحات جذرية في النظام السياسي. كما سرد المؤسسون وسائل الجمعية لتحقيق أهدافها ووجهوا اخيراً نداء إلى من لديه معلومات عن انتهاكات لحقوق الإنسان بالتواصل مع الجمعية. لرفع تظلمهم للملك على امل ان تكون هناك محاكمة عادلة لمن تسبب بهذه الانتهاكات مهما كان مكانه أو مرتبته.

وذُيّل البيان الذي بلغ مجموع قراءاته 186 الف قراءة بتوقيع أحد عشرة أكاديمياً وناشطاً هم/ د.عبد الرحمن حامد الحامد, ود.محمد فهد القحطاني, ود.عبد الكريم يوسف الخضر, ود.عبد الله الحامد ,وفهد عبد العزيز العريني, ومحمد حمد المحيسن, ومحمد البجادي, وعيسى حامد الحامد, ومهنا محمد خليف الفالح, وسعود أحمد الدغيثر, وفوزان محسن الحربي وبيّن الموقعون ان هناك رغبة من اخرين للتوقيع ولكن حال اعتقالهم دون ذلك وهم كلٌ من د. سليمان الرشودي , و د. موسى القرني و منصور العودة.

وأنضم لاحقاً أعضاء اساسيون اخرون هم عبدالعزيز الشبيلي وعمر السعيد وأعضاء مساندون هم صالح العشوان وممدوح الزايدي.

 وتوسع نشاط الجمعية الميداني من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان خصوصاً تلك المتعلقة بالمعتقلين. كما أُقيمت العديد من المحاضرات المفتوحة والمعلنة فيما عُرف باثنينية المجتمع المدني وهي لقاء دوري يتحدث فيه أعضاء الجمعية عن بعض القضايا الحقوقية والسياسية الجوهرية.

اجتذبت الجمعية شيئاً فشيئاً جمهور واسع من المهتمين والمتابعين للشأن العام. وبرزت كاسم بارز لدى منظمات حقوق الإنسان الدولية. وانطلق أعضاءها بأفكارهم الإصلاحية عبر شبكات التواصل الاجتماعي لنشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية ورصد وتوثيق وإدانة الانتهاكات.

أرسلت الجمعية خطاباً للملك عبد الله بن عبد العزيز فور إنشاءها في نفس اليوم الذي نُشر فيه البيان التأسيسي موضحاً فيه أسباب إنشاءها وانتظار الإجراءات التي يراها جلالته.

ثم توالت بيانات الجمعية واختيار رؤساءها بالانتخاب كل عام فكان رئيسها لعامي 2009 و 2010هو د.عبدالرحمن الحامد ثم رأسها د. محمد القحطاني عام 2011 ثم د. عبدالكريم الخضر عام 2012 ثم د. سليمان الرشودي لعام 2013 ويرأسها حالياً عيسى الحامد.

وكان أشهر بيانات الجمعية خطاب للملك عبد الله بعد كارثة سيول جدة بعنوان " لكي لا تتكرر كارثة جدة: البرلمان بر الأمان" نُشر بتاريخ العاشر من شهر ديسمبر لعام 2009 جاء فيه:

“إن واجبنا الوطني يحتم علينا أن نخاطبكم بكل صراحة وصدق، بعيداً عن لغة المديح والتزلف والنفاق، وبعيداً عن أسلوب التلميح والتورية في حكايات كليلة ودمنة، لاسيما أن الأمر يتعلق بحياة المواطنين التي أصبحت عرضة للمتاجرة، من قبل أمراء الظلام وعصابات السلب والنهب التي يديرونها في الخفاء تحت مسميات مواطنين موظفين في دواوينهم وإمارات المناطق، ليبقى بعض أمراء المناطق حكاماً يتولون الأمور السياسية العليا التي تتعلق بأمور المنطقة، ولكنهم يمتلكون مخططات عقارية في الخفاء، وعقود مقاولات بعشرات المليارات."

كما توالت بيانات الجمعية التي ترصد وتوثق الانتهاكات المتتالية لحقوق الإنسان من قبل الجهات الحكومية عموماً ووزارة الداخلية والمؤسسات القضائية خصوصاً.

كما نشرت جمعية حسم مطلع عام 2014 خطاباً للحكومة السعودية عنوانه " حسم تطالب النظام السعودي بتحمل مسؤولياته تجاه الشعب والوطن وتغليب المصلحة العامة" ورد فيه:

"إن الخطاب الديني الرسمي للنظام وسياساته القمعية ودخوله في حروب الوكالة وزجه بشبابنا في المحرقة هو أساس المشكلة فعلى النظام أن يتحمل المسئولية ويعترف بخطئه وكوارثه ويعتذر للشعب، لأن الاعتراف بالخطأ هو بداية الحل للمشكلة، لتبدأ رحلة البحث عن حل بمشاركة شعبية."

تفاعلت الجمعية مع الأحداث الخارجية فرفعت عام 2010 خطاباً لوزارة الداخلية تستأذن فيه لتنظيم اعتصام تضامناً مع غزة وتنديداً بمجزرة أسطول الحرية لكن الجمعية اضطرت الى الغاء الاعتصام بسبب عدم صدور رد من وزارة الداخلية واستنكرت عدم تجاوبها وما يترتب على ذلك من انتهاج العنف والإرهاب عندما تغلق منافذ الحراك السلمي في بيان اخر مستقل نشر بتاريخ 11 من شهر يونيو عام 2010 جاء فيه تعلقاً على رفض الداخلية:

"إنها بتجاهل الرد تقدم دليلا جديد على هدم قيادات المجتمع المدنية والدينية الشعبية الحرة النزيهة، لأنهم من خلال أمثال هذه الأنشطة، يقدمون للناس أساليب سلمية، وقنوات حضارية للتعبير عن العواطف والمواقف، يمكن أن تكون عاصما في المستقبل من أي تفكك أو فوضى."

إلا أن هذا الحراك المدني السلمي لم يكن ليمر مرور الكرام وهو يستخدم هذه اللغة المباشرة والقوية والصريحة فتم بناءً على ذلك اختطاف وملاحقة أعضاء الجمعية واحداً تلو الاخر. وما هي إلا فترة بسيطة حتى عمدت سلطات الضبط والقضاء في السعودية الى ملاحقة وإدانة أعضاء جمعية حسم بالاعتقالات والمحاكمات أو بهما معاً.

بدأت مواجهات الجمعية مع الداخلية والقضاء عندما طالبت الجمعية في عدة بيانات بتحقيق العدالة مع عضوها الذي انضم للجمعية فور خروجه من السجن الشيخ الدكتور سليمان الرشودي. فقد أصدرت الجمعية بيانات تفصيلية بحيثيات الاعتقال والسجن وسوء المعاملة وسرية المحاكمات والعديد من الانتهاكات القانونية. أفرج عن الشيخ الرشودي في شهر يوليو عام 2011 بعد الاعتقال الرابع الذي كان الأطول ودام خمس سنوات على خلفية قضية اصلاحيي جدة الشهيرة.

 وما هي إلا أشهر حتى تم اعتقال العضو المؤسس محمد صالح البجادي. ففي 20 مارس 2011 شارك البجادي في احتجاج أمام وزارة الداخلية السعودية في الرياض طالب فيه بمقابلة مساعد وزير الداخلية محمد بن نايف. في اليوم التالي وبعد عودته إلى منزله في مدينة بريدة تم اعتقاله. وفي أغسطس 2012 بدأت محاكمة البجادي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بجدة في محاكمة سرية رفض فيها القاضي دخول موكلي البجادي. واضرب البجادي ومجموعة من الناشطين المتعاطفين معه عن الطعام لرفض الانتهاكات التي تعرض لها اثناء سجنه ومحاكمته. وفي السادس من أغسطس عام 2013 تم بشكل مفاجئ الإفراج عن البجادي إلا أنه تم اعتقاله مرةً أخرى بعد ستة أيام دون سبب واضح ولا يزال معتقلاً حتى اليوم ويحاكم مرةً أخرى.

حيث نُقض الحكم الصادر ضد محمد البجادي من "المحكمة" الجزائية المتخصصة , محكمة الطوارئ , القاضي بسجنه أربع سنوات. وعقدت الجلسة الأولى من المحاكمة الثانية في "المحكمة" الجزائية المتخصصة في 28 أكتوبر 2014 م. وانتهت محاكمته مؤخراً وتم الحكم عليه بخمس سنوات نافذة وخمس سنوات مع وقف التنفيذ ومنع من السفر لمدة 10 سنوات. تم الإفراج عن البجادي في التاسع من شهر ديسمبر عام 2015 بعد أن تجاوز فترة محكوميته وتم تحويله لما يعرف بلجنة المناصحة، ولم يعد البجادي للعمل الحقوقي او حتى لشبكات التواصل منذ الإفراج عنه حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

وفي السابع من شهر يوليو عام 2012 تم اعتقال عضو جمعية حسم صالح العشوان. وأفاد شهود عيان بأن قوات الأمن اقتادت العشوان من المسجد لمنزله وتم تفتيش المنزل ومصادرة جميع أجهزة الحاسوب والهواتف حتى الهاتف الخاص بالخادمة. وقد تعرض العشوان للعديد من الانتهاكات كالتعذيب النفسي والجسدي في بداية الاعتقال وحرم من حقوق المتهم المتعلقة بحقه في معرفة التهم والحصول على محامٍ.

 كان العشوان من الأعضاء الفاعلين في توثيق ورصد قضايا المعتقلين ومنهم المعتقلين في سجون العراق. كما كان عضو فاعل في رصد وتوثيق قضايا المعتقلين في الداخل. ولم تتم محاكمة العشوان حتى الان. وقالت حسم في بيانها عن استمرار اعتقال العشوان:

"وجمعية الحقوق المدنية والسياسية تطالب بإطلاق سراح صالح العشوان لأن ما أتهم به (التظاهر) لا يعتبر أساسا جريمة بل هو حق من حقوق الإنسان كفلته الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية التي وقعت وصادقت عليها الحكومية السعودية، مع أنه لم يثبت عليه التظاهر أو تنظيم المظاهرات والاعتصامات."

واستمرت ملاحقة أعضاء حسم من خلال المحاكمات والاعتقالات التعسفية. ففي الوقت الذي كانت تجري فيه محاكمة عضوي حسم د. محمد القحطاني و د. عبد الله الحامد فقد تم اعتقال الشيخ الدكتور سليمان الرشودي مرةٍ أخرى في 12 ديسمبر عام 2012 وهو في طريق السفر من الرياض إلى بريدة بعد أن ألقى محاضرة عن "حكم المظاهرات والاعتصامات في الشريعة الإسلامية. ولا يزال معتقلاً حتى اليوم ويتعرض لانتهاكات في معتقله ومحاكمته حيث حكم عليه بخمسة عشر عاماً

وأدانت جمعية حسم هذا الاعتقال التعسفي وأكدت أنه: "استهدف لنشاطه وتاريخه الطويل في النضال ضد الاستبداد والمطالبة بالإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان."

خرج الدكتور الرشودي يوم 28 من شهر يناير 2016 خروج مؤقت لحضور مناسبة للعائلة ولم ترد أنباء عن عودته للسجن حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

 وقد حدثت معظم الاعتقالات أعلاه في أثناء أشهر وأطول محاكمة في السعودية وهي محاكمة الحامد والقحطاني التي عُرفت باسم (محاكمة حسم). بدأت محاكمة حسم بجلستين منفصلتين لكل منها في 11 يونيو 2012 للحامد و18 يونيو من نفس العام للقحطاني ثم دمجت القضيتان في نفس الجلسات وبلغ عددها 10 جلسات. ختمت جلسات الاستماع في 29 ديسمبر. في 9 مارس 2013 حكم القاضي حماد العمر على القحطاني بالسجن 10 سنوات وعلى الحامد بالسجن 11 سنة، ومنعهما من السفر بنفس المدة بعد إطلاق سراحهما، وحل جمعية حسم ومصادرة أملاكها. أصدرت جمعية حسم بيانات متلاحقة حول تفاصيل المحاكمات وكانت أشهرها جلسة النطق بالحكم التي حضرها نحو مئة شخص وكانت الموضوع الانشط في شبكات التواصل الاجتماعي رغم كل ما قام به الإعلام الرسمي من محاولات للتضليل والتدليس. وأصدرت جمعية حسم بياناً في ختام الجلسة الأخيرة يحوي جميع تفاصيلها جاء في نهايته:

" نؤكد ونكرر مجددا أن أصل القضية هو انتهاكات الحكومة السعودية لحقوق الإنسان، ومحاولتنا التصدي لهذه الانتهاكات ورصدها، ولذلك تمت محاكمتنا، ثم في أثناء المحاكمة أضافوا أن وسائلنا في التصدي لذلك غير مشروعة."

وتمت بعد محاكمة حسم في الرياض ملاحقة أعضاء الجمعية في القصيم حيث حوكم عضو جمعية حسم المساند عمر السعيد حيث تم إيقافه يوم 12 ابريل 2013م عندما طلب منه الحضور للتحقيق ورفض المحقق دخول وكيله فامتنع عمر السعيد التحقيق عن التجاوب مع المحقق بعد تجريده من حقه الذي كفله النظام، عندها أصدر المحقق أمراً بإيقافه. وبدأت أولى جلسات محاكمته بعد ذلك بأربعة وأربعين يوماً في 10يونيو 2013م حيث اتصل عمر السعيد بوكيله يبلغه أنه تم اقتياده للمحكمة صباحا ومثوله أمام القاضي دون إشعار مسبق له او لوكيله في محاكمة سرية. واستمرت بعدها جلسات محاكمته.

 وفي يوم 12 ديسمبر 2013م عقدت جلسة النطق بالحكم بعد أن أخذ السعيد من السجن وتم اقتياده مكبلاً لقاعة المحكمة في جلسة سرية لم يعلم بها أي من الوكلاء ولا حتى عمر السعيد نفسه. امتنع السعيد عن الحديث مع القاضي معترضاً على انتهاك حقه في علنية المحاكمة. فقرأ القاضي عليه الحكم وهو أربع سنوات وثلاثمائة (300) جلدة ومنع من السفر أربع سنوات بعد خروجه من السجن. واعترض المدعي العام مطالباً بعقوبة أشد فيما التزم السعيد الصمت احتجاجا.

ورصدت الجمعية عبر موقعها العديد من الانتهاكات التي تعرض لها عمر السعيد قبل وأثناء المحاكمة ومنها أن القاضي أصر على:

" إبقاء عمر السعيد بالقيد أثناء سير المحاكمة وطوال جلساتها مخالفا بذلك النظام ومحاولة للضغط عليه نفسيا. وأيضا مٌنع وكلائه من زيارته في السجن للتشاور بالقضية وإعداد الدفوع، وتعرض لمضايقات داخل السجن قبيل كل جلسة، كما أوقف قبل إحدى الجلسات في داخل السجن بالشمس مدة ساعتين ومنع من الجلوس على الأرض! كل ذلك يؤكد أن المحاكمة تفتقر لأدنى معايير العدالة، والقضاء السعودي عاجز عن حماية حقوق المتهم."

غرد عبد الله السعيد شقيق عمر السعيد وعضو سابق في الجمعية يوم 22 ديسمبر عام 2015 بأنه تم الإفراج عن عمر السعيد بعد أن تجاوز فترة محكوميته.

لحق د. عبد الكريم الحضر بالسعيد في فترة اعتقال الثاني وحُدّد 4 فبراير 2013 موعدا لأولى جلسات محاكمة الخضر في المحكمة الجزائية المتخصصة في بريدة. وفي 10 إبريل أعلن القاضي اثناء إحدى الجلسات رفضه التنحي عن القضية لعدم وجود مبرر وجيه لذلك بعد أن قدم الخضر طلباً بذلك نظراً لوجود خصومة سابقة. وفي 24 إبريل عقدت جلسة حضرها عشرات من الرجال والنساء لكن القاضي رفض حضور النساء، ومنهن زوجة الخضر، مستشهدا بالآية "وقرن في بيوتكن". رفض الخضر حضور الجلسة فأمر القاضي بإيقافه أربعة أشهر. وفي 24 يونيو 2013 أدين الخضر بجميع التهم التي نسبها الادعاء العام إليه وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات نافذة وبالسجن خمس سنوات مع وقف التنفيذ على أن تطبق إذا كرّر أيا من التهم التي أدين بها وبالمنع من السفر عشر سنوات تلي السجن.

وأكدت جمعية حسم في بيانها الختامي عن جلسة النطق بالحكم أن:

“محاكمة أ.د. عبد الكريم بن يوسف الخضر محاكمة سياسية بامتياز، أخذت صفة محاكم التفتيش، وقد تركزت المحاكمة على آرائه وبحوثه الفقهية المؤصلة لحقوق الإنسان في الإسلام، ويأتي استهدافه على خلفية مطالبته بالإصلاح السياسي ونشاطه الحقوقي."

 وعقدت في 7 مايو 2014م الجلسة الأولى من المحاكمة السياسية (الثانية) للدكتور عبد الكريم الخضر وفي 22 مايو 2014م عقدت الجلسة الثانية في المحكمة الجزائية بالقصيم واعتبر القاضي هذه الدعوى خارج عن اختصاص المحكمة النوعي وحكم بصرف النظر عن دعوى المدعي العام لعدم الاختصاص، وتحويل أوراق القضية للمحكمة الجزائية المتخصصة. كما قرر الإفراج عن المدعي عليه بناء على المادة (123) من نظام الإجراءات الجزائية إلا أن المدعي العام اعترض على الإفراج ولم يتم تنفيذه حتى الان.

ويبدو أن الداخلية اختارت ان تحسم موضوع عضو جمعية حسم الدكتور عبد الرحمن الحامد بشكل سريع وحاسم. حيث ورده اتصال هاتفي في يوم 17 أبريل 2014م. عرِّف المتصل نفسه بأنه من البحث الجنائي وطلب منه الحضور لمقر البحث الجنائي في أقرب فرصة فتوجه د. عبد الرحمن برفقة أحد أبنائه لمقر البحث الجنائي في نفس اليوم واستقبله شخص وادخله في غرفة، وبعد لحظات خرج د. عبد الرحمن لابنه يخبره بوجود أمر بإيقافه صادر من هيئة التحقيق والادعاء العام.

ووصفت جمعية حسم هذا الاعتقال بأنه:

 "يأتي ضمن حملة شرسة ممنهجة تشنها وزارة الداخلية على المدافعين عن حقوق الإنسان والمطالبين بالإصلاح السياسي تتمثل في استدعائهم للتحقيق في محاولة لإسكاتهم وإلا يحالون للمحاكمة ليصدر بحقهم أحكام قاسية."

وبعد 14 يوماً من الإيقاف دخل الدكتور الحامد في اضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله تعسفياً ومنع موكله واقاربه من التواصل معه. ولا يزال د. عبد الرحمن الحامد معتقلاً حتى الان بلا محاكمة.

وفي الرياض مرة أخرى تم التحقيق في نفس الفترة تقريباً مع عضو جمعية حسم المهندس فوزان الحربي ثم أقيمت أولى جلسات محاكمته في 4 ديسمبر 2013م في المحكمة الجزائية بالرياض. وتم اتهام الحربي بتهم مماثله لتهم زملاءه في حسم وأهمها تهمة الإخلال بالطمأنينة العامة وأضيفت تهمة جديدة وهي عدم الالتزام بالحكم القضائي الصادر بحل الجمعية.

وعقدت جلسة النطق بالحكم لفوزان الحربي في 25 يونيو 2014م في المحكمة الجزائية بالرياض. وحكم القاضي بسجنه سبع سنوات تبدأ من تاريخ دخوله السجن ويحتسب منها فترة السجن السابقة داخلا في هذه العقوبة مخالفته للمادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ويوقف تنفيذ ست سنوات من السجن إذا حسنت توبته بعد أخذ التعهد القوي المشدد عليه لعدم العودة لمثل ما بدر منه، وإذا عاد يستأنف تنفيذ المدة التي أوقف تنفيذها. كما حكم عليه بالهجر المتمثل في عدم مخالطة الناس ومنعه من المشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي ومنعه من السفر لمدة مماثلة لسجنه أي سبع سنوات.

وختمت حسم بيانها عن الجلسة موضحةً انه:

" في كل محاكمة سياسية يتضح جليا ضعف مؤسسة القضاء وعدم استقلاليتها وضحالة الثقافة الحقوقية والسياسية للقضاة والتي من خلالها تنجح وزارة الداخلية في توظيفهم كأدوات لتشريع القمع، ولا يعترف القضاء بالحقوق السياسية والحريات العامة للشعب، ويمنح كبار المسؤولين والنافذين سلطة مطلقة وحصانة مطلقة."

وتم الإفراج عن فوزان الحربي بعد أن طلب القاضي كتابة إقرار بالتزامه بالحكم، وتم كتابة الإقرار وأصدر القاضي أمرا بالإفراج عنه، تم تنفيذه في 23 يونيو 2014. وأعيد اعتقال الحربي في 19 نوفمبر 2014 بعد رد محكمة الاستئناف وفيه ملاحظتين على الحكم وهي المطالبة بتغليظ عقوبة السجن وإلغاء الحكم السابق المشروط بوقف التنفيذ. فيما قدم المدعي العام مذكرة يطلب فيها إعادة إيقاف فوزان الحربي لنشره صك الحكم السابق ونشر لائحة الاعتراض التي قدمها وتم تنفيذ ذلك في الحال.

ونشرت جمعية حسم بياناً وضحت فيه ملابسات الاعتقال مجدداً واستنكرت: " اعتبار نشر صكوك الأحكام في القضاء السعودي "جريمة" دليل على أن القضاء يعمل في الظلام، وإلا إذا كان واثق من أن أحكامه موافقة "للشريعة الإسلامية" لماذا يخشى العلنية ونشر صكوك الأحكام؟!"

وفي بريدة تمت أيضاً محاكمة عضو حسم عيسى الحامد بعد عدة جلسات من التحقيق وهو عضو أساسي في جمعية حسم ورئيس الجمعية للعام الماضي. حيث تم تحويله للمحكمة الجزائية في بريدة وعُقدت أولى جلسات محاكمته في يوم 12 يونيو 2014 ووجهت له تهم مماثلة لتلك التي وجهت لمن سبقه من أعضاء الجمعية كالإخلال بالطمأنينة وتأليب الراي العام واضيفت تهمة عدم الالتزام بالأمر القضائي الصادر (في محاكمة عضوي حسم الحامد والقحطاني) بحل الجمعية. ثم قرر القاضي بعد جلستي محاكمة بعدم الاختصاص وإحالة القضية إلى الجزائية المتخصصة بالرياض.

كما تمت ملاحقة العضو الأساسي في جمعية حسم عبدالعزيز الشبيلي بجلسات تحقيق متتالية انتهت بتحويله للمحاكمة في المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض. وعقدت أولى جلسات محاكمة الشبيلي يوم 27 أكتوبر 2014 واستلم في هذه الجلسة لائحة الادعاء التي احتوت على تهم مثل الدعوة والتحريض على مخالفة النظام وانتقاص وإهانة السلطة القضائية وتأليب الرأي الاعم والاشتراك في جمعية غير مرخصة.

تكرر تأجيل جلسات محاكمة عضوي حسم عيسى الحامد وعبد العزيز الشبيلي منذ الجلسات الأولى حتى تاريخ نشر هذا التقرير ولم يتم صدور حكم نهائي على أيٍ منهما حتى الآن.

لم تكن حسم بصمة مميزة في تاريخ العمل الحقوقي والسياسي السعودي فحسب بل لقد ساهمت بشكل ملحوظ في قلب المفاهيم بالمجمل لدى العديد من المهتمين بالإصلاح والحقوق في السعودية وهو ما سأرصده في الجزء الخامس من هذا التقرير.